حرية الدين أو المعتقد للجميع:

التركيز على النساء

stefanus alliance international

together for the persecuted

« إن المؤلفات بشأن حرية الدين أو المعتقد تحتاج إلى تناول الآثار غير المتناسبة للانتهاكات المرتكبة في حق فئات مجتمعية معيّنة، وهذا المنشور هو مثال على ذلك تحديداً، إذ إنه يسلّط الضوء على هذه الآثار غير المتناسبة ويُبيّن كيف أن تناولها سينتج عنه فوائد إضافية».

نازيلا غانيا
مديرة برامج القانون الدولي لحقوق الإنسان،
جامعة أكسفورد

ملحوظة المؤلفين

في عام ٢٠١١، نشرت منظمة Stefanus Alliance International الطبعة الأولى من كتيّبٍ بعنوان حرية الدين أو المعتقد للجميع. وخلال العقد الماضي، استُخدم الكتيّب استخداماً مكثّفاً في عدد من البلدان لتعزيز حرية الدين والمعتقد من خلال زيادة الوعي والتثقيف حول هذا الحق المهم من حقوق الإنسان.

غير أننا أصبحنا في السنوات الأخيرة على وعيٍ متزايدٍ بأن انتهاكات حرية الدين أو المعتقد تؤثر على الرجال والنساء بشكل مختلف. وتشير التقارير إلى أن الاضطهاد الديني في حق الرجال عادةً ما يكون مركّزاً وظاهراً، في حين أن الاضطهاد الديني في حق النساء عادةً ما يكون معقّداً وخفياً.[1] هذه النتائج دفعتنا إلى تطوير إصدار جديد من كتيّبنا، بهدف تسليط الضوء على تجارب النساء في حرية الدين أو المعتقد، وتحديد عددٍ من أكثر التحديات شيوعاً التي تواجهها النساء فيما يتعلق بحرية الدين أو المعتقد، واقتراح كيفية التصدي لهذه التحديات.

نود أن نؤكد أن حقوق المرأة في حرية الدين أو المعتقد ليست قضيةً تخصُّ النساء فحسب. إن زيادة تمكين المرأة من ممارسة حقوقها تعود بالنفع على المجتمع بأسره، وبالتالي ينبغي أن يدافع عنها الرجال والنساء على حد سواء.

نحن ندرك أن المسائل المتعلقة بحرية الدين أو المعتقد وحقوق المرأة في المساواة مسائل معقّدة. وهناك العديد من الآراء، المتضاربة في كثير من الأحيان، بشأن كيفية ارتباط هذه الحقوق ببعضها البعض. نود التأكيد على أننا لن نستطيع أن نعرض في هذا الكتيّب كل هذه الآراء والخلافات بالتفصيل نظراً لصيغته الموجزة. هدفنا هو توفير مقدّمة للموضوع وبدء التفكير والتحفيز على العمل.

إنتاج
اتحاد ستيفانوس الدولي
صدرت سنة ٢٠٢١

المساهمون:
اليسة شافيس
فية حيريفوس

تصميم: تيدة

©٢٠٢١ اتحاد ستيفانوس الدولي
جميع الحقوق محفوظة.
يمكن استخدام أو وإعادة نشر محتويات هذا الكتيب للأغراض التعليمية و غير التجارية، على أن يكون مصحوباذكر المصدر الرئسية "اتحاد ستيفانوس الدولي".

حرية الدين أو المعتقد للجميع:

التركيز على النساء

المحتويات

١. حرية الدين أو المعتقد وحقوق المرأة في المساواة ٤
مقدمة ٤
حرية الدين أو المعتقد وحقوق المرأة ٥
حقوق المرأة - جانب مهم من جوانب حرية الدين أو المعتقد للجميع ٧
حرية الدين أو المعتقد للجميع - جانب مهم من جوانب حقوق المرأة ٨
٢. كيف تؤثر انتهاكات حرية الدين أو المعتقد على المرأة والرجل بشكل مختلف؟ ١٢
الانتهاكات الخفية ١٣
حارسات شرف المجتمعات المحلية ١٤
العنف الجنسي ١٤
الاختطاف والزواج القسري ١٥
الرقابة الاجتماعية الشديدة ١٦
٣. ما الذي يقوّض حرية المرأة في الدين أو المعتقد؟ ١٨
الذكورية ١٩
التقاليد والممارسات الثقافية والدينية ٢٠
القومية الدينية ٢١
الأصولية الدينية الضارة ٢٢
التمييز الداخلي ضمن الأقليات الدينية ٢٢
القوانين الدينية ٢٢
٤. ماذا يمكننا فعله - بعض المقترحات لتعزيز حرية المرأة في الدين أو المعتقد ٢٤

نود أن نُعرب عن امتناننا العميق للخبراء الذين ساهموا بأفكارهم القيّمة في تطوير هذا الكتيّب:
• هاينر بيلفيلدت، المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بحرية الدين والمعتقد
• هيلين فيشر، أخصائية الاضطهاد الجنساني، منظمة الأبواب المفتوحة الدولية
• نايلة طبارة، مديرة مؤسسة أديان
• نازيلا غانيا، مديرة برامج القانون الدولي لحقوق الإنسان، جامعة أكسفورد
• سوميا أوما، أستاذة، جامعةO.P. Jindal Global

الفصل ١ حرية الدين أو المعتقد وحقوق المرأة في المساواة

مقدِّمة

يعيش أكثر من ٨٠ في المائة من سكان العالم في بيئات تكون فيها إمكانية اختيار دينهم أو معتقدهم بِحُرّية أو ممارسته أو تغييره محدودةً للغاية.[٢] وتتخذ انتهاكات حرية الدين أو المعتقد أشكالاً مختلفة وترتكبها عدة جهات فاعلة مختلفة. وغالباً ما تكون النساء من الأقليات الدينية والعرقية أكثر عرضةً لهذه الانتهاكات.[٣]

منذ ما يقارب عقد من الزمان، تعرضت آلاف النساء والفتيات المسيحيات للاختطاف والاغتصاب وأُجبرن على تغيير دينهن من قبل جماعة بوكو حرام العسكرية الإسلامية المتطرفة في شمال شرق نيجيريا.[٤]

وبالمثل، في عام ٢٠١٤، شن تنظيم داعش إبادة جماعية استهدفت السكان الإزيديين في شمال العراق. وقُتل معظم الرجال بينما بيعت النساء في الأسواق وتم استرقاقهن لأغراض الجنس وأُجبرن على اعتناق الإسلام. وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، كانت لا تزال ١٣٠٨ امرأة إزيدية مفقودة ومحتجزة.[٥]

ومنذ عام ٢٠١٧، نفّذت الصين اعتداءات مُمنهجة على المسلمين في منطقة سنجان. واتُّهم بالإرهاب أكثر من مليون مسلم، وبخاصة الأويغور، واعتُقلوا بشكل تعسفي لممارسة شعائرهم الدينية بشكل سلمي، وتم إرسالهم إلى معسكرات اعتقال لاحتجازهم و»إعادة تثقيفهم». وغالباً ما تتعرض نساء الأويغور للتعقيم القسري في هذه المعسكرات. وتفيد التقارير بأن سجّانين قد اغتصبوا نساء الأويغور بعد تعقيمهن.[٦]

وفي عام ٢٠١٨، أفادت التقارير بأن أكثر من ١٠٠ ألف امرأة مسيحية من منطقة كاشين في ميانمار تم تهريبهن إلى بلدان مجاورة لتزويجهن قسراً واغتصابهن وإجبارهن على الحمل. وأشارت التقارير أيضاً إلى أنه تم تحفيز عسكريين بمكافآتٍ مالية أو ترقياتٍ للزواج من النساء المسيحيات وجعلهن يعتنقن البوذية.[٧]

حرية الدين أو المعتقد وحقوق المرأة

حرية الدين أو المعتقد حق من حقوق الإنسان وحق لجميع البشر دون أي نوع من أنواع التمييز، مثل العرق أو الأصل الإثني أو الجنس أو الميول الجنسيّ أو الدين أو الرأي السياسيّ أو غير السياسيّ أو الوضع الاقتصاديّ أو الاجتماعيّ أو أي وضع آخر.

وتوجد الإشارة القانونية الأكثر شيوعاً عن حرية الدين أو المعتقد في المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:

> «لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين. ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة.»[٨]

وبالتالي، فإن المكونات الرئيسية الثلاثة لحرية الدين أو المعتقد هي حق كل فرد في أن: يكون له دين أو معتقد، ويغيّر دينه أو معتقده، ويمارس دينه أو معتقده. وعلى الرغم من أن الاختصار الأكثر استخداماً هو حرية الدين أو المعتقد، فإنه حق يشمل حرية الفرد في العقيدة والفكر والضمير. ويجب فهم مصطلح «عقيدة» و «دين» بمعناه الواسع وهو يشمل أيضاً من لا دين له.[٩]

من دواعي الأسف أن العديد من الأشخاص - رجالاً ونساءً - من مجتمعات دينية ومعتقدات مختلفة حول العالم يدافعون عن ممارسات تقوّض المساواة الجنسانية، مدّعين أنها محميّة بموجب حرية الدين أو المعتقد. وقد يكون هذا الأمر شديد الخطورة إذا ما استُخدم لتبرير الممارسات الضارّة ضد النساء والفتيات. وهذه إساءة استخدام خطيرة للحق لأن حرية الدين أو المعتقد بشكل عام لا يمكن استخدامها لتبرير انتهاك أي حق آخر من حقوق الإنسان.

إعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، أصبحت ١٧٣ دولة من أصل ١٩٣ دولة عضو في الأمم المتحدة دولاً أطرافاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

إعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، أصبحت ١٨٩ دولة من أصل ١٩٣ دولة عضو في الأمم المتحدة دولاً أطرافاً في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وفي كثيرٍ من الأحيان، تُمنع النساء من التمتع بحقوقهن، لا سيما حرية الدين أو المعتقد، بنفس الدرجة التي يتمتع بها الرجال. وتهدف حركة حقوق المرأة إلى إبراز هذه الفجوة وسدّها. والهدف العام لحقوق المرأة هو التأكد من عدم حرمان المرأة من حقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية على أساس جنسها.[١] وتشكّل حقوق المرأة جزءاً من مفهوم حقوق الإنسان الأوسع للمساواة الجنسانية.

على الرغم من أن حقوق المرأة والمساواة الجنسانية منصوص عليها في العديد من وثائق حقوق الإنسان اليوم، فإن أكثر الوثائق المعترف بها التي تُعرِّف حقوق المرأة من الناحية القانونية هي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW). وتضع الاتفاقية شرعةً دوليةً لحقوق المرأة، فضلاً عن جدول أعمال وطنيّ للعمل على ضمان تمتع المرأة بحقوقها. وتضع المادة ١ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الأساس والأسلوب لبقية الوثيقة من خلال ذِكر ما يلي:

«لأغراض هذه الاتفاقية يعنى مصطلح «التمييز ضد المرأة» أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل.»[١١]

وفي جميع البلدان، تتحمل الحكومة مسؤولية ضمان احترام حقوق كل شخص وحرياته وحمايتها وإعمالها. وهذا يعني أنه إذا وقّعت دولة ما على معاهدة وصادقت عليها، يمكن مساءلتها في حال عدم حفظ وحماية الحقوق والحريات المنصوص عليها فيها. وتتحمل الدول أيضاً مسؤولية التدخل في الحالات التي يتم فيها انتهاك حقوق الشخص من قبل جهات فاعلة غير حكومية بطريقة تسبب له الضرر.

وهناك نقطة أخرى مهمة يجب ذكرها فيما يتعلق بالتقاطع بين حرية الدين أو المعتقد وحقوق المرأة وهي أن النساء يمثلن مجموعة متنوعة للغاية. فهوياتهن تشكّلها عناصر مختلفة، مثل الطبقة الاجتماعية والأصل الإثنيّ والظروف المادية والانتماء الديني أو العقائدي للأغلبية أو الأقلية والعمر والحالة الاجتماعية، إلى غير ذلك. وهن أيضاً عرضة للتأثر بالمُثُل العليا الجنسانية التي ينبيها ويعززها المجتمع ككل، بما في ذلك الدولة والزعماء الدينيون. وتعمل مكانة المرأة وقوتها بشكل مختلف في ضوء هذه العوامل. من المهم أخذ كل هذه الجوانب في عين الاعتبار عند محاولة فهم التحديات التي تواجهها المرأة فيما يتعلق بحرية الدين أو المعتقد وعند وضع مبادرات لدعمها وتمكينها.

حقوق المرأة - جانب مهم من «حرية الدين أو المعتقد للجميع»

حتى وقت قريب، كانت معظم الأبحاث والبيانات المتعلقة بحرية الدين أو المعتقد تتجاهل المسائل الجنسانية، بناءً على الافتراض الخاطئ بأن الرجال والنساء يتعرضون لانتهاكات حرية الدين أو المعتقد بنفس الطريقة. وتُبقي التوصيات التي وضعتها هذه الأبحاث على هذا الخلل، بافتراض أن الرجال والنساء سيستفيدون على قدم المساواة من نفس النوع من تدخلات حرية الدين أو المعتقد. وقد ينبع هذا التجاهل للمنظور الجنساني من أنه على مدار تاريخ البشرية، استُخدمت تجربة الرجال كمرجع نموذجي يفترض خطأً أنها تمثل تجربة جميع البشر. ونظراً لأن غالبية الممثلين الرسميين للطوائف الدينية والمعتقدية هم من الرجال، فإن تجاربهم المُتعلّقة بانتهاك حرية الدين أو المعتقد غالباً ما تُعتبر صالحة للجماعة التي يمثلونها بأكملها. وهذا من شأنه مرةً أخرى ترسيخ الفجوة الجنسانية في جمع البيانات بشأن انتهاكات حرية الدين أو المعتقد والمقترحات ذات الصلة بكيفية التصدي لها بشكل فعال.

وبإمعان النظر في الحياة اليومية للرجال والنساء، يتبيّن أنه في العديد من المجتمعات يعيش الرجال والنساء حياة مختلفة تماماً. فهم لا يتمتعون بفرص متساوية للحصول على الموارد، ويُكلّفون بأدوار مختلفة في المجتمع، وغالباً ما لا يُقيَّم عملهم وحتى حياتهم على قدم المساواة. وعلاوة على ذلك، لا تتمتع المرأة في العديد من المجتمعات بنفس الاستقلالية التي يتمتع بها الرجل فيما يتعلق بالممارسات الدينية أو العقائدية. وسنناقش عواقب هذه الاختلافات على انتهاكات حرية الدين أو المعتقد بمزيد من التفصيل في الفصل الثاني، ولكن فيما يلي مقدمة موجزة لأكثرها أهميةً.

أولاً، تنعكس هذه الاختلافات في الطريقة التي يتم بها تخطيط وتنفيذ انتهاكات حرية الدين أو المعتقد وتأثيرها على المرأة. وتوثّق التقارير الأخيرة كيف أن المرأة عادةً ما تتأثر بشكل غير متناسب بانتهاكات حرية الدين أو المعتقد أكثر من الرجل، سواء من حيث الوتيرة أو الخطورة. والمرأة أكثر عرضة للتمييز والاضطهاد على أساس دينها أو معتقدها بسبب جنسها. ولاحظت المقررة الخاصة السابقة للأمم المتحدة المعنية بحرية الدين أو المعتقد أسماء جاهانجير كيف تبدو المرأة في العديد من البلدان ضحية لأشكال مزدوجة وثلاثية من التمييز، بسبب التقاطع بين الجنس والهوية الدينية أو المعتقدية والوضع الاجتماعي والاقتصادي. وتعزز طبقات الهوية المختلفة هذه بعضها البعض، مما يجعل المرأة معرّضة بصفة خاصة للتمييز مقارنة بالرجل.

النتيجة الثانية للاختلافات بين الرجل والمرأة هي أن انتهاكات حرية الدين أو المعتقد ضد المرأة غالباً ما تكون خفية.[١٢] ويمكن تفسير ذلك من خلال الاختلافات في الوضع الاجتماعي والأدوار المخصصة للجنسين. ونظراً لأن المرأة في العديد من المجتمعات تقضي معظم حياتها في مجال الحياة الخاص، فإن معاناتها تظل محجوبة للعموم. وعلاوة على ذلك، غالباً ما يظل العنف الجنسي الذي تتعرض له العديد من النساء دون الإبلاغ عنه بسبب وصمة العار والشعور بالخجل. وتزيد هذه العوامل من صعوبة المعالجة المناسبة لانتهاكات حرية الدين أو المعتقد ضد المرأة.

إن تجاهل المنظور الجنساني في الأبحاث والتدخلات ذات الصلة بحرية الدين أو المعتقد هو في معظم الحالات نتيجة لنقص الوعي. غير أن هناك جهات فاعلة دينية تعادي علانيةً إدراج وجهات نظر المرأة واهتماماتها في حرية الدين أو المعتقد. وهي تميل إلى اعتبار مصطلحَيّ «الجنس» و «النسوية» سلبيّان حصراً. ويرى هؤلاء الفاعلون المساواة الجنسانية كأيديولوجية تحاول القضاء على جميع الاختلافات بين الرجل والمرأة وبالتالي تهدد بقاء العائلات التقليدية. ويرى البعض أن ذلك بمثابة تدمير «للنظام الطبيعي للأمور»، حيث يكون للرجل دوراً قيادياً في الأسرة والمجتمع، ويُتوقع من المرأة أن تخضع لقيادته وتدعمها. وفي هذا السياق، يُنظر إلى حقوق المرأة في المساواة على أنها تهديد لحرية الطوائف الدينية في ممارسة عقيدتها وفقاً لهذه المعتقدات.

حرية الدين أو المعتقد للجميع – جانب مهم من حقوق المرأة

العلاقة بين حرية الدين أو المعتقد وحقوق المرأة علاقة معقّدة. وقد زاد من هذا التعقيد عدد من المفاهيم الخاطئة حول هذين الحقّين من المعسكرين اللذين يدافعان عنهما. وتُفهم حرية الدين أو المعتقد أحياناً على أنها حقٌّ يحمي الدين - وغالباً ما يكون الدين الذكوري المحافظ - وعلى هذا النحو، فهو عقبة متأصّلة أمام تحقيق المساواة الجنسانية.[14] وقد ساهمت في هذا التصوّر جهات فاعلة دينية تُهيمن تقليدياً على مجال حرية الدين أو المعتقد ولا تبدي سوى القليل من الاهتمام بحقوق المرأة والمساواة الجنسانية أو لا تبدي أي اهتمام بها على الإطلاق.

أولاً، من المُهم أن نتذكر أن حرية الدين أو المعتقد تجسّد مبدأ الحرية الذي يعني أن حرية الدين أو المعتقد تحمي فقط الأفعال والممارسات التي يختارها الفرد بحرية. وغالباً ما يكون هناك لُبسٌ حول الفرق بين الممارسات التي تَنتهك حرية الدين أو المعتقد والممارسات التي تحميها حرية الدين أو المعتقد. ولا يمكن تبرير كل فعل يُرتكب باسم الدين على أنه يدخل ضمن حرية الدين أو المعتقد. فالأفعال التي تنطوي على استخدام القوة أو التهديد أو أي شكلٍ آخر من أشكال الإكراه لا تحميها حرية الدين أو المعتقد. وبالتالي، فإن أي ممارسة ضارة تستمد شرعيتها من التمسّك بحرية الدين أو المعتقد تُعدّ إساءة استخدام خطيرة لهذا الحق.

ثانياً، حرية الدين أو المعتقد حق يحمي الأفراد والمجتمعات ولا يحمي الأديان أو النُظُم العقائدية نفسها، ولا تقاليدها وقيمها ولا ادعاءات الحقيقة.[15] وعلاوة على ذلك، فإن حرية الدين أو المعتقد لا تحمي «شرف» الدين من النقد أو السخرية.[16] وتُذَكّرنا حرية الدين أو المعتقد بأن الإنسان المؤمن هو جوهر أي تقليد ديني أو عقائدي، وليس العقائد أو القيم المجردة. العقائد والقيم لا يكون لها معنى وقوة إلاّ إذا فسّرها ودعا إليها ومارسها الأفراد والجماعات.

« حرية الدين أو المعتقد تتعامل مع البشر بوصفهم أصحاب قناعات عميقة تشكّل هويتهم. وبدون الاعتراف بهذا البُعد الهام من حياة الإنسان، فإن حقوق الإنسان ستفشل في إيفاء الطابع المعقّد للأحوال البشرية حقه».[13]

ثالثاً، حرية الدين أو المعتقد تشجّع على احترام التنوع وتتطلب من الدولة عدم تفضيل أي موقف ديني على آخر. وغالباً ما يُساء فهم مبادئ الحرية والتنوع هذه. فمن ناحية، يستعمل بعض الفاعلين الدينيين حرية الدين أو المعتقد كمبرر لحقهم في التمييز ضد الأشخاص الذين لديهم آراء دينية مختلفة عنهم، لا سيّما في القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي والميل الجنسي. ومن ناحيةٍ أخرى، يقول بعض مؤيدي حقوق المرأة أن حرية الدين أو المعتقد لا تصلح إلاّ إذا كانت تحمي التفسيرات الليبرالية للتقاليد الدينية. ولكن من المهم أن نتذكر أن حرية الدين أو المعتقد تحمي الحرية الداخلية للجميع، بغض النظر عن آرائهم، ليبرالية كانت أم محافظة. وهذه الحرية لا يمكن تقييدها، ولا يمكن للدول أن تفرض أي تفسير لدين أو معتقد، وهي مسؤولة عن حماية التديُّن غير القسري واحترامه.

ويمكن أن يصبح احترام التنوع المتأصل في حرية الدين أو المعتقد قوة إيجابية إذا تم استخدامه بشكل صحيح. ويمكن أن يفتح مساحة للأسئلة والمناقشات في التقاليد الدينية، وكذلك إعادة تفسير النصوص والممارسات الدينية. ومن خلال ذلك، يمكن استخدام حرية الدين أو المعتقد لتمكين المجموعات التي تعاني من التمييز التقليدي، مثل النساء، لطرح أسئلتهم وخبراتهم وأفكارهم ومطالبهم، وبالتالي تحدي الهياكل الذكورية القائمة داخل تقاليدهم الدينية.[17]

رابعاً، إن الرأي القائل بأن حرية الدين أو المعتقد عقبة أمام حقوق المرأة يستند إلى الافتراض المسبق بأن الدين ضارّ بالمرأة حُكماً. هذه القناعة لا تأخذ في الاعتبار أن الدين غالباً ما يؤدي دوراً إيجابياً مهماً في الحياة اليومية للعديد من النساء. وبالإضافة إلى كون الإيمان مصدراً للأمل والتشجيع والراحة، فإنه يجلب الإحساس بالقيمة والهوية والانتماء للعديد من النساء. والروايات التي تركز فقط على الممارسات السلبية التي تُرتكب بحق النساء باسم الدين تسلبهن فعلياً من أي دور وتصورهن على أنهن ضحايا مستسلمات.

وتؤدي النظرة السلبية الحصرية للدين إلى اقتناعٍ خاطئ بأن المرأة التي تختار اعتناق دين أو معتقد لديها احتمالان اثنان فقط: إما تحرير نفسها بالتخلي عن التقاليد الدينية التي نشأت فيها، أو اختيار التمسك بدينها والتخلي عن أي مطلب بالحرية والمساواة.[18] وعلى الرغم من أن العديد من النساء يرغبن في التحرّر من الممارسات الدينية التي تميّز بين الجنسين، فإنهن لا يرغبن في الاختيار بين عقيدتهن وحريتهن. وتجدر الإشارة إلى أن الاعتراف بأن الدين قد يُستخدم عملياً للتمييز ضد المرأة لا يعني القبول بوجود تعارض متأصل بين الحق في حرية الدين أو المعتقد والمساواة الجنسانية. وتجدر الإشارة إلى أن جميع حقوق الإنسان هي حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ويعزز بعضها البعض، لذلك من الأهمية بمكان عدم النظر إلى مجموعة واحدة من الحقوق من حيث المبدأ على أنها تنافس الحقوق الأخرى.

الدور الهام الذي يؤديه الدين أو المعتقد في حياة المرأة يشير إلى أن هناك علاقة وثيقة بين حرية الدين أو المعتقد وحقوق المرأة، إذ إن حرية الدين أو المعتقد تؤدي دوراً مهماً في تمكين المرأة. وبالتالي فإن العمل من أجل حرية الدين أو المعتقد والعمل لصالح حقوق المرأة لهما أرضيّة مشتركة. إن أوجه التآزر

عاملات مُهاجرات يتعرّضن
لتمييز متعدد الطبقات

بسبب الفقر، تُضطر العديد من النساء من الأقليات الدينية في آسيا أو أفريقيا للعمل خارج بلدهن كخادمات منزليات في منازل خاصة. وتعاني هؤلاء النسوة في البلدان التي يعملن فيها من عدد من حالات التمييز المستتر بسبب جنسهن وجنسيتهن ودينهن ووضعهن الإقتصادي.[٢١]

في دولة قطر على سبيل المثال، تعاني المرأة القطرية بشكل عام من غياب الحماية القانونية فعلياً. المسيحيون هم أيضاً أقلية ولا يتمتعون بنفس المستوى من الحقوق والحرية مثل غالبية السكان المسلمي. غالباً ما يُصادر صاحب العمل أوراق الهجرة الخاصّة بالمرأة المسيحية الأجنبية التي تعمل خادمة في قطر، وبالتالي، إذا قام صاحب عملها بإساءة معاملتها فإن أملها ضئيل أو معدوم في الحماية القانونية.

هذا مثال على التداخل متعدد الطبقات لانتهاكات حقوق الإنسان للمرأة. وتهدف اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى تسليط الضوء على نقاط الضعف والتعتيم المتزايدة لدى النساء، لأنهن لا يعانين بسبب التمييز الجنساني فحسب، وإنما قد يعانني أيضاً من التمييز بسبب نقص الموارد المالية وأوراق الهجرة والحماية القانونية، من بين أمور أخرى.

حرية الدين أو المعتقد تذكرنا بأن الهوية الدينية أو المعتقدية هي أيضاً عامل تمييز. حرية الدين أو المعتقد تسعى إلى تمكين الأشخاص الذين يحتاجون إليها بشكل خاص، مثل النساء المنتميات إلى مجموعات الأقليات الدينية أو المعتقدية. لذلك فإنه من الأهمية بمكان أن يعمل نشطاء حرية الدين أو المعتقد ونشطاء حقوق المرأة معاً لتعزيز حقوق النساء المعرّضات لهذا التمييز متعدد الطبقات.

بين تعزيز حرية الدين أو المعتقد وتعزيز حقوق المرأة ليست مجرد اقتراحات نظرية، بل إنها تحدث بالفعل. نحتاج فقط إلى التأكد من الاعتراف بأوجه التآزر الحالية والبحث الناشط عن الفرص في تقاطع الحقّين.[١٩] على سبيل المثال، عادةً ما تتجنب اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الحديث عن الدين، لكنها أدركت أنها بحاجة إلى تضمين هذا الجانب للوصول إلى جميع النساء. وبدأت اللجنة مؤخراً في تشجيع الحكومات على تعزيز التفسيرات الدينية البديلة ومعالجة المجالات الإشكالية في التقاطع بين حقوق المرأة والدين.[٢٠] وسيؤدي ذلك بعدئذٍ إلى تعزيز العمل نحو عالم لا تتعرض فيه المرأة للتمييز على أساس جنسها أو دينها أو معتقدها.

أسئلة للمناقشة

١. هل تغيّر فهمك للعلاقة بين حرية الدين أو المعتقد وحقوق المرأة بعد قراءة الفصل الأوّل؟ إذا كانت الإجابة نعم، كيف تم ذلك؟

٢. هل مررت بحالات اعتُبر فيها الحق في حرية الدين أو المعتقد وحق المرأة في المساواة حقّين متعارضَين؟ ما هي الحجج التي استُخدمت لدعم هذا الرأي؟

٣. هل يمكنك التفكير في حالات تم فيها استخدام حرية الدين أو المعتقد كحق لحماية الدين أو التقاليد، وليس حماية الإنسان؟

٤. ما هي بعض الممارسات التي سمعت عنها والتي تميّز ضد المرأة وتستخدم حرية الدين أو المعتقد كمبرر؟

الفصل ٢

كيف تؤثر انتهاكات حرية الدين أو المعتقد على المرأة والرجل بشكل مختلف؟

تؤثر غالبية قيود حرية الدين أو المعتقد على المرأة والرجل على حد سواء، ولكن هناك عدداً من الانتهاكات التي تؤثر على النساء بشكل مختلف أو تؤثر عليهن أكثر من الرجال. وتشير الأبحاث الحديثة حول الاضطهاد الديني القائم على نوع الجنس إلى أن الرجل أكثر عرضة من الناحية الإحصائية لشكل «مركّز وشديد وواضح» من الاضطهاد الديني. وفي المقابل، يمكن وصف الاضطهاد الديني الذي تتعرض له المرأة على مستوى العالم من الناحية الإحصائية بأنه «معقّد وعنيف وخفي».[٢٢]

الانتهاكات الخفية

في العديد من البيئات، تقضي المرأة معظم حياتها في المجال الخاص بينما ينشط الرجال في المجال العام. هذا الفارق له العديد من الآثار الهامة على طريقة إرتكاب واختبار انتهاكات حرية الدين أو المعتقد.

عادةً ما تكون الانتهاكات ضد المرأة خفية لأنها تحدث داخل البيوت. وغالبية انتهاكات حرية الدين أو المعتقد في حق المرأة يرتكبها أقرب أفراد الأسرة أو المجتمع المحلي، وليس الجهات الفاعلة الحكومية.[٢٣] أولاً وقبل كل شيء، إن الأسرة هي من تُشجّع أو تدعم الممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية أو قطعها والإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين ووأد الإناث والزواج القسري وزواج الأطفال والعنف الجنسي والاغتصاب الزوجي وجرائم «الشرف» والحرمان من الحصول على التعليم أو العمل. وإذا اعتنقت المرأة ديناً أو معتقداً آخر، فستواجه تحديات إضافية مثل التعرض للتعذيب الجسدي والعاطفي لإقناعها بالتخلي عن دينها الجديد. وقد تتعرض بعد ذلك للتهديد باستبعادها من أسرتها، سواء بالطلاق القسري أو الزواج القسري من زوج تختاره عائلتها. للاستبعاد من الأسرة والشبكات الاجتماعية عواقب وخيمة على النساء. ونظراً لأن معظمهن يعتمدن مالياً واجتماعياً على عائلاتهن، فإن ترك الأسرة ليس خياراً ممكناً، لأنه سيكون من المستحيل تقريباً العثور على مكان للعيش وإيجاد مصدر للدخل. وفي العديد من البلدان لا يوجد قبول للأُسَر التي تعيلها نساء، ولا يتم توظيف النساء إذا كنّ مطلقات.[٢٤] بالإضافة إلى ذلك، وبسبب وصمة العار حول التحاق الفتيات بالمدرسة والعمل خارج المنزل، غالباً ما تفتقر النساء إلى المهارات اللازمة لكسب عيشهن.

وهكذا يصبح المنزل مكاناً خفياً للعائلة لممارسة الضغط والعنف لمعاقبة أو «تصحيح» اختيار المرأة للديانة. ونظراً لأن الانتهاكات تحدث في خصوصية المنزل، فمن الصعب اكتشافها وتوثيقها ومكافحتها.

« على كل حال، أين تبدأ حقوق الإنسان العالمية؟ في أماكن صغيرة قريبة من المنزل قريبة جداً وصغيرة جداً لدرجة لا يمكن رؤيتها في أي خريطة من خرائط للعالم. غير أنها هي عالم الإنسان الفرد؛ والحي الذي يعيش فيه؛ والمدرسة أو الكلية التي يدرس فيها؛ والمصنع أو المزرعة أو المكتب الذي يعمل فيه. فتلك هي الأماكن التي يتطلع فيها كل رجل وكل امرأة وكل طفل إلى المساواة في الحصول على العدالة وتكافؤ الفرص والكرامة دون تمييز. وما لم يكن لهذه الحقوق معنى هناك، فليس لها معنى يُذكر في أي مكان آخر. وما لم يتخذ المواطن إجراءات متضافرة للتمسك بها في الأماكن القريبة من المنـزل، فإن سعينا لإحراز التقدم في العالم الأوسع نطاقاً سيذهب هباءً منثوراً.»

إليانور روزفلت

حارسات شرف المجتمعات المحلية

تتعرض المرأة في جميع أنحاء العالم لانتهاكات وضغوط إضافية لحقوق الإنسان، بسبب خصائص وتوقعات اجتماعية محددة تتعلق بنوع جنسها. وفي كثير من الأحيان، تُمنح قيمة أقل من الرجل، بحكم أنه يُنظر إليها على أنها أضعف جسدياً وفكرياً ويتم التعامل مع حياتها الجنسية على أنها شيء خطير ويحتاج إلى سيطرة مستمرة. ويساهم هذا الموقف في جعل انتهاكات حرية الدين أو المعتقد في حق المرأة تمر دون أن يلاحظها أحد لأنها تندمج مع حالات التمييز وإساءة معاملة المرأة القائمة بالفعل في المجتمع. وعلاوة على ذلك، فإن استهداف المرأة قليل المخاطر بسبب الإفلات من العقاب المقبول اجتماعياً فيما يتعلق بالجرائم ضد النساء والفتيات في العديد من البلدان.

بالإضافة إلى ذلك، فإنها تعتبر حارسة «شرف» أسرتها أو مجتمعها. ولهذا، قد يُنظر إليها على أنها بحاجة إلى ولاية الرجل، ويُفضّل أن يقتصر دورها في المنزل وفي الحياة الأسرية. تُجسِّد روح حرية الدين أو المعتقد، كغيرها من الحقوق العالمية، مفهوم أن جميع البشر يولدون أحراراً وبكرامة متساوية. وبالتالي، فإن مبادئ حرية الدين أو المعتقد لا تقبل فرضية أن شخصاً ما يحرس شرف شخصٍ آخر. وتُضاف هذه الأفكار الذكورية حول دور المرأة ومسؤوليتها في المجتمع إلى طبقات التمييز والاضطهاد التي تحدث بالفعل.

العنف الجنسي

يُعدّ العنف الجنسي أحد أكثر أشكال انتهاكات حرية الدين أو المعتقد التي يتم الإبلاغ عنها شيوعاً والتي تؤثر على النساء أكثر من الرجال. ويُستخدم الاغتصاب على نطاق واسع كسلاح في النزاعات المسلحة، بما في ذلك النزاعات بين الجماعات الدينية. ويصبح الجسد الأنثوي ساحة معركة يستخدمها الجناة للسيطرة على العقيدة الشخصية للمرأة أو المجتمعات الدينية بشكل عام. وفي البلدان التي تشهد مستويات عالية من الاضطهاد الديني، غالباً ما يتم تنفيذ الهجمات على الجماعة الدينية عن طريق عمليات عنف جنسي ضد الفتيات أو النساء اللاتي ينتمين للجماعة المذكورة. وتواجه النساء والفتيات المنتميات إلى أقلية دينية في مثل هذه البلدان خطراً أكبر للتعرض للعنف الجنسي.[٢٥]

وتُظهر الأبحاث أن الرجال أكثر احتمالاً من الناحية الإحصائية للتعرّض للقتل الجسدي نتيجة الاضطهاد الديني، في حين أن النساء أكثر عرضة للتعرض للاعتداء الجنسي أو الاغتصاب أو الاسترقاق. ومن المفارقات، يتمّ اعتبار من يفقدون حياتهم شهداء، بينما لا تَتِم مكافأة الذين ينجون من الاعتداء الجنسي أو الاسترقاق بنفس السرْف. بدلًا من ذلك، غالباً ما تُضاف إلى صدمتهم المعقّدة صدمات أخرى من خلال العزلة والشبهة والرفض من نفس المجتمع الديني الذي كان بإمكانه دعمهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من المجتمعات توصِم الناجيات من الاغتصاب بدلاً من المغتصبين. وغالباً ما يقع اللوم عن فقدان الشرف على الضحية وليس الجاني. وهكذا، يستمر التمييز والقمع لفترة طويلة بعد الاعتداء الجنسي الجسدي.[٢٦]

للشعور بالخجل ووصمة العار المتعلقة بالاغتصاب العديد من النتائج المدمرة لكل من النساء ومجتمعاتهن. وبسبب مخاوف التعرض للعزلة أو الطرد أو حتى القتل، غالباً ما تختار النساء عدم الإبلاغ عن الاغتصاب، مما يجعل توثيق هذه الاعتداءات أمراً صعباً. وهناك أيضاً ضغط إضافي لحماية «شرف» الأسرة والمجتمع. وغالباً ما تُشجَّع الناجية على إخفاء صدمتها أو تُجبر على الزواج من الجاني.

كما يُستخدم العنف الجنسي للسيطرة على الممارسات الدينية للمرأة. وفي بعض الحالات، يُستخدم الاغتصاب المدبّر من أفراد الأسرة المقربين أو أفراد المجتمع ذوي النفوذ لمعاقبة اختيار إعتناق العقيدة «الخطأ» وجلب العار للأسرة.

الاختطاف والزواج القسري

يُعدّ الاختطاف والزواج القسري للفتيات من الأقليات الدينية والمعتقدات انتهاكاً متكرراً لحرية الدين أو المعتقد ويُستخدم للسيطرة على التركيبة السكانية للمجموعة. واختطاف النساء في سن الإنجاب من الأقليات يؤدي بشكل مباشر إلى انخفاض النمو السكاني. وغياب أجيال جديدة يهدّد بقاء المجتمع المذكور.

وغالباً ما يُستخدم الزواج بالإكراه تحت مظهر الاحترام. وتجدر الإشارة إلى أنه عندما يكون الزواج ضد رغبة المرأة، فإنه يصبح مجرد عقد يتمتع فيه الرجل بالحماية القانونية لممارسة العنف الجنسي وأشكال الضغط الأخرى التي لا تستطيع الهروب منها. بالإضافة إلى العنف الجنسي، يمكن أن يشمل الزواج القسري انتهاكات أخرى مثل الاسترقاق والاعتناق القسري والاختطاف والحمل غير المرغوب فيه والأمراض المنقولة جنسياً وفرض لباس معيّن والقيود المفروضة على حرية التنقل والرعاية الصحية والحصول على التعليم. ومن دواعي الأسف أن غالبية من يخضعن للزواج القسري هن من الفتيات القاصرات.

الناجيات اليزيديات يواجهن الصدمات مرة أخرى

خلال الإبادة الجماعية للإيزيديين عام ٢٠١٤، اختُطف الآلاف من الإيزيديات وتم استرقاقهن لأغراض جنسية من قبل جنود داعش. وتعرضت معظم النساء للاغتصاب والزواج القسري من رجال مسلمين. وواجهن تحديات عند الفرار من الأسر لإعادة دمجهن في مجتمعهن، بسبب القواعد الإيزيدية الصارمة المتعلّقة بالجماع قبل الزواج والزواج بين أتباع أديان مختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، أُجبر العديد منهن على الاختيار بين ترك أطفالهن أو الانضمام إلى مجتمعهن مرة أخرى، مما يعرضهن لخطر صدمة جديدة بعد الصدمة الأولية المتمثلة في الاختطاف والعنف الجنسي والاسترقاق من قبل تنظيم داعش.[٢٧]

نفي النساء من المنزل أثناء فترة الحيض

في غرب نيبال، يُفترض من النساء والفتيات تجنب أي تواصل اجتماعي أثناء فترة الحيض. وتُسمّى هذه الممارسة «شوبادي» وتستند إلى وجهة نظر هندوسية يُنظر فيها إلى المرأة الحائض على أنها نجسة. وخلال فترة الحيض، تُنفى المرأة أو الفتاة إلى كوخ صغير في الجبال. وعادة ما تكون النساء الأكبر سناً في المجتمعات المحلية هن من يفرضن هذا التقليد على الشابات وحتى الفتيات.

وكان لهذه الممارسة عواقب وخيمة. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٧، تم العثور على جثة فتاة تبلغ من العمر ١٨ عاماً في أحد أكواخ الحيض، بعد عدم عودتها إلى قريتها في الوقت المتوقع. وتبيّن من خلال تشريح الجثة أنها توفّيت من لدغة ثعبان سام عندما كانت معزولة في الكوخ. وتوفّيت أخريات كثيرات من التلوث داخل الكوخ ونقص الغذاء والماء النظيفين أو من التجمد حتى الموت.[٢٨]

الرقابة الاجتماعية الشديدة

بما أنّه يُنظر إلى المرأة على أنها حارسة شرف مجتمعها، فإنها تخضع أيضاً لرقابة اجتماعية أكثر من الرجال. وتجري الرقابة الاجتماعية في الحياة الخاصة للمرأة وكذلك في الأماكن العامة. وهناك جهات مختلفة تساهم في السيطرة على النساء، لا سيما الرجال والقادة الدينيين والجهات الفاعلة الحكومية والمجتمعات ككل. ولكن الانتهاكات ضد المرأة لا يرتكبها الرجال فحسب، بل ترتكبها نساء أخريات أيضاً. إنّما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الرجال كثيراً ما يدافعون عن حقوق المرأة.

بالنسبة لملايين النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، يشكّل خروجهن من المنزل خطورة لأن ظهورهن في الأماكن العامة في بعض المجتمعات يُعتبر استفزازاً. وغالباً ما تتعرض النساء والفتيات اللواتي يستقلن وسائل النقل العام ويذهبن إلى العمل أو المدرسة للمضايقة أو الاعتداء. في عام ٢٠١٢، انتهى الأمر بشابة تكبرأمن العمر ١٥ عاماً في باكستان، كانت قد عبّرت عن حقها في التعليم ورغبتها في الذهاب إلى المدرسة، على الرغم من الضغط الاجتماعي المعارض لذلك، إلى أن تعرّضت لمحاولة قتل وأصيبت بطلق ناري في رأسها. ولحسن الحظ، نجت ملالا يوسفزي من هذا الهجوم وحظيت بإعجاب واسع النطاق لشجاعتها، لكن للأسف هي ليست سوى مثال واحد من العديد من الأمثلة ومعظمها لا يكون نهايته سعيدة. وغالباً ما تزداد احتمالية التعرض للعنف في الأماكن العامة إذا كانت المرأة تنتمي إلى أقلية دينية.

هناك طريقة أخرى لممارسة السيطرة الاجتماعية وإساءة استخدام حرية الدين أو المعتقد وهي فرض لباس معين على المرأة، إما باسم الدين أو لمنع ممارسة دينية. سنّت العديد من البلدان قوانين أو أعراف اجتماعية تتحكم في طريقة لباس المرأة، على أساس تقليد تمييزي منهجي الجنسانية. والحجاب هو من أشهر تعبيرات هذه المشكلة. ففي دول مثل المملكة العربية السعودية، تُجبر النساء على تغطية أجسادهن - وحتى وجوههن أحياناً - بالحجاب. وفي بلدان أخرى، فرنسا على سبيل المثال، يتم تغريم النساء لارتدائهن الحجاب في الأماكن العامة. وفي عام ٢٠١٤، وُجدت هاتان السياستان المتناقضتان داخل نفس البلد. ففي روسيا، وبالتحديد في الشيشان، فُرض على النساء ارتداء الحجاب في المباني العامة. وفي ستافروبول، مُنع الحجاب في المدارس الحكومية.[٢٩] هذه الأمثلة، على الرغم من أنها متناقضة تماماً في أثرها القانوني، تنبع من الإشكالية الثقافية ذاتها، وهي أنه ينبغي إخبار النساء بما يجب عليهن فعله أو عدم فعله.[٣٠] وبالنسبة للملايين من النساء، فإن الحجاب لم يُفرض عليهن بل هو ممارسة دينية يخترنها بأنفسهن، وبالتالي فهو جزء متأصل من حرية الدين أو المعتقد. أن تكون ممنوعاً قانونًا أو تتعرض لضغوط اجتماعية لعدم ارتداء ما تريد، أو تُجبر أو تتعرض لضغوط لارتداء ما لا تريده، كل ذلك يُعدّ انتهاكاً كبيراً لحرية الدين أو المعتقد.

أسئلة للمناقشة

١. يعرض هذا الفصل عدداً من الأمثلة عن اختلاف انتهاكات حرية الدين أو المعتقد بين الرجل والمرأة. أي من هذه القضايا تجدها في بيئتك المحلية (أو مجال عملك)؟ هل تجد أيضاً هذه التحديات نفسها في بلدك و / أو منطقتك؟

٢. ضع قائمة بالتحديات التي قد يواجهها الرجل إذا حاول اعتناق دين آخر في بيئتك. ثم ضع قائمة بالتحديات التي قد تواجهها المرأة إذا حاولت فعل الشيء نفسه. قارن القوائم وحدد الاختلافات.

٣. في هذا الفصل، عرضنا كيف أن انتهاكات حرية الدين أو المعتقد في حق المرأة تكون «خفية» في كثير من الأحيان. برأيك، ما هي الأسباب الرئيسية لكون هذه الانتهاكات خفية؟

٤. لمفاهيم «الشرف» تأثير كبير على حرية المرأة، بما في ذلك على ممارستها لحرية الدين أو المعتقد. برأيك، لماذا يتم تكليف النساء بمسؤولية شرف مجتمعهن؟ ولماذا برأيك تواجه النساء سيطرة اجتماعية أكثر من الرجال؟

٥. كثيراً ما يتم الاحتفال بالناجين من العنف غير الجنسي، في حين أن الناجيات من العنف الجنسي غالباً ما يتعرضن للعار والوصم. برأيك، لماذا هذا الاختلاف؟ هل تجد هذه الآراء في مجتمعك؟

الفصل ٣ ما الذي يقوّض حرية المرأة في الدين أو المعتقد؟

هناك العديد من العوامل التي قد تجعل النساء أكثر عرضة لانتهاكات حرية الدين أو المعتقد من الرجال. وتُعدّ التقاليد الثقافية والسياسات الوطنية والأنظمة القانونية التمييزية بين الجنسين بعض العوامل التي لا تزال تمنع حقوق المرأة في حرية الدين أو المعتقد، فضلاً عن حقها في المساواة. لذلك من المهم أن نفهم كيف تساهم هذه العوامل في تقويض حرية المرأة في الدين أو المعتقد.

تقع المسؤولية القانونية في احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها على عاتق الدولة. لكن يمكن القول إن الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تتمتع بالسلطة والنفوذ في مجتمعاتها المحلية تتحمل مسؤولية أخلاقية في المساهمة في احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. وغالباً ما يكون افتقار المرأة إلى المساواة في الوصول إلى حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية الدين أو المعتقد، نتيجة للتقاليد والثقافة والدين والعادات الاجتماعية، بالإضافة إلى القانون الوطني.[٣١] وفي كثيرٍ من الحالات أيضاً، تستمر التقاليد الضارة التي تنتهك حقوق المرأة في المساواة، حتى بعد منعها من الدولة.

الذكورية

معظم القواعد التمييزية المُطَبّقة على المرأة هي قواعد ذكورية بطبيعتها، تقوم على الافتراض المسبق بأن للرجل حق مطلق في السيطرة على كل جانب من جوانب الحياة، في كل من القطاعين العام والخاص. تُمنح المرأة مكانة أدنى بسبب جنسها ويُتوقع منها أن تؤدي دوراً ثانوياً. وبالتالي، فإن النظام الذكوري يتميز بعلاقات قوة غير متكافئة وتسلسل هرمي وهيمنة. ويمكن العثور على القيم الذكورية في جميع أنواع المؤسسات والهياكل الاجتماعية، مثل المؤسسات الدينية والأوساط الأكاديمية والسياسة وأماكن العمل وفي المنزل.

ويستخدم أنصار القيم الذكورية مجموعة متنوعة من الحجج لدعم مواقفهم. ويجادل البعض بأن النظام الذكوري موجود بسبب الاختلافات البيولوجية بين الرجال والنساء، حيث يُنظر إلى النساء خطأً على أنّهن أدنى مرتبة من الناحية البيولوجية. ويدّعي البعض الآخر أن التسلسل الهرمي بين الرجل والمرأة أمر «طبيعي» ولا يمكن تغييره مثل قواعد الطبيعة الأخرى. بيد أنه بإمعان النظر، يتضح أن القواعد الذكورية لا تستند إلى البيولوجيا أو «النظام الطبيعي للأشياء»، إنما على الأدوار الجنسانية المرسومة اجتماعياً وثقافياً والتي تسمح للرجال بالاحتفاظ بالسلطة والسيادة.[٣٢]

وتجدر الإشارة إلى أن النظام الذكوري ليس نظاماً يدعمه أو ينفذه الرجال فقط. فالنساء أيضاً عناصر فاعلة في دعم الأنظمة الذكورية. رغم أن فرصهن محدودة، فإنه من الخطأ افتراض أن النساء فاقدات لأي سلطة في الأنظمة الذكورية. تحاول بعض النساء محاربة أو تغيير الهياكل التي تضطهدهن، بينما تختار أخريات دعم هذه الهياكل والحفاظ عليها. وليس من غير المألوف أن تقبل المرأة وضع التبعية إذا كانت مصحوبة بوعد بالحماية وبامتيازات معينة.

دراسة الحالة

المرأة ممنوعة من حضور جنازات أقربائها

في العديد من المجتمعات الهندوسية، تُمنع النساء من المشاركة في الطقوس الجنائزية التي تتضمن الذهاب إلى مكان حرق الجثث، والذي يُطلق عليه باللغة الهندية شامشان غات. وتقوم أسباب منع المرأة من هذه الطقوس على اعتقاد عام بأن المرأة ضعيفة عقلياً وعاطفياً ويسهل تخويفها، وبالتالي لن تكون قادرة على التعامل مع مشهد حرق الجسد.[٣٣]

أثارت المادة ١٦ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة في جميع الأمور المتعلقة بالزواج والحياة الأسرية، التحفظات أكثر من أي مادة أخرى في الاتفاقية على الرغم من اعتبارها أحد البنود الأساسيين فيها. ويعني التحفظ الذي تبديه دولة ما اتفاقيةٍ دولية ومُلزمة قانوناً أنها تقبل القانون المقدم في الإتفاقية، باستثناء المادة (المواد) التي تُبدي تحفظات بشأنها. وهذا مثال آخر على كيفية تحوّل قانون الأحوال الشخصية للمرأة إلى ساحة معركة للقومية والدين والسياسة في العديد من البلدان.[٣٤]

نُشر أول مؤشر للقواعد الاجتماعية الجنسانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٢٠ وقام بتحليل البيانات من ٧٥ دولة. وأظهرت النتائج أن ٩٠ في المائة من الرجال والنساء حول العالم متحيزون ضد المرأة. وشعر ما يقرب من ٥٠ في المائة من المشاركين في الاستطلاع أن الرجال هم قادة سياسيون متفوقون، ويعتقد أكثر من ٤٠ في المائة أن الرجال أفضل كمديرين تنفيذيين من النساء. والأمر الأكثر إزعاجاً هو أن ٢٨ في المائة من المشاركين، رجالاً ونساءً، يعتقدون أنه من المبرر أن يضرب الرجل زوجته.[٣٥]

التقاليد والممارسات الثقافية والدينية

غالباً ما تُبرَّر القيم والممارسات الذكورية بالتقاليد الدينية أو الثقافية. ومن المعروف أن الدين والثقافة من المفاهيم التي يصعب تعريفها بسبب طبيعتها المعقدة والديناميكية. وفي المناقشات التي تدور حول حرية الدين أو المعتقد وحقوق المرأة، غالباً ما يتم تصوير الدين على أنه شيء فريد وثابت ومستقرّ. وعلاوة على ذلك، غالباً ما يُنظر إلى المجتمعات الدينية أو العقائدية على أنها متجانسة. بيد أنه من المهم أن نتذكر أن هناك العديد من الأصوات داخل كل مجموعة دينية ومعتقدية تمثل وجهات نظر وآراء مختلفة. إن أسطورة أن الدين أو المعتقدات لا يمكن تغييرها تميل إلى الأشكال التمثيليّة المهيمِنة وتتجاهل أنه قد تكون هناك أصوات مُخالِفة تناضل من أجل تفسير بديل لتقاليدها.[٣٦]

والتحدي الآخر لاستخدام الدين أو المعتقد كمبرر للممارسات الضارة ضد النساء والفتيات هو أن المجتمعات الشعبية غالباً ما تتبنى تفسيراتها الخاصة لدينها أو معتقدها. وتعتمد هذه التفسيرات على ثقافة كل مكان وعاداته وقد تختلف عن التفسيرات «الرسمية». ومن الأمثلة على ذلك ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والختان (ختان الإناث). ويقول علماء الدين المسيحيون والمسلمون إن هذه الممارسة ليست جزءاً من تقاليدهم الدينية، ومع ذلك فإن معظم الذين يمارسون هذا التشويه يدّعون أنها جزء أساسي من دينهم المسيحي أو الإسلامي. وتشير التقديرات إلى أن ثلاثة ملايين فتاة معرضة لخطر الخضوع لختان الإناث كل عام.

يصبح فك العلاقة بين الدين أو المعتقد والثقافة مهمة كبيرة عند مواجهة الحجة القائلة بأن الدين أو المعتقد يبرر الممارسات الضارة. وصار رسم خط بين الدين أو المعتقد والثقافة في الواقع أداة مهمة لأولئك الذين يسعون إلى إصلاح تقاليدهم، وعلى الدولة واجب حماية هؤلاء الإصلاحيين الذين يرون بأن بعض الممارسات المنسوبة إلى دين أو معتقد ما هي إلاّ نتيجة للبيئة الثقافية ولا يمكن بالتالي اعتبارها عناصر أساسية لتقاليدهم.[٣٧]

القومية الدينية

يمتلك الدين القدرة على تشكيل القناعات وتحديد الأعراف والعادات الاجتماعية ويوفّر مصدراً للهوية والانتماء ويساهم في تكوين رأس المال الاجتماعي والسياسي. إن الأهمية التي يلعبها الدين في الحياة العامة والخاصة للناس جعلته أداة سياسية جذابة في الصراعات على السلطة. والقومية الدينية هي الشكل الأكثر تطرفاً لاستخدام الدين لتحقيق مكاسب سياسية، وغالباً ما تستند إلى تفسيرات محافظة أو تقليدية للدين تعزز القيم الذكورية. وكثيراً ما يُسند للنساء دور «أمهات الوطن» ويحاول السياسيون تأمين السلطة والشعبية من خلال الترويج للقوانين التي تحصر المرأة في هذا الدور.

لقد استُخدمت رؤية النساء بهذه الطريقة أيضاً لرفض حقوق المرأة، بما في ذلك حرية الدين أو المعتقد، باعتبارها مستوردة من الغرب. في أفضل الأحوال، يُنظر إلى هذه الحقوق على أنها دخيلة على الثقافة المحلية، وفي أسوأ الأحوال على أنها تهديد مباشر لاستقلال الوطن وسلامته الثقافية. إن مفاهيم الحقوق الفردية والمساواة هي التي تُعتبر بشكل خاص مخالفة للثقافات التي تعزز القيم المجتمعية والهياكل الهرمية الجنسانية. غير أنّ هذا النوع من النسبية الثقافية غالباً ما يكون أداة تستخدمها المجموعة المهيمنة للاحتفاظ بسلطتها ولضمان تدني الوضع الاجتماعي والقانوني للمرأة. وعندما يُسأل كل من النساء والأقليات، غالباً ما تؤيد حقوق الإنسان العالمية التي تضمن لها تكافؤ الفرص، ولا تعتبر هذه الحقوق دخيلة على هويتها الثقافية. وعلاوة على ذلك، تنص معظم الدساتير الوطنية على حقوق المرأة في المساواة وعدم التمييز، ما يجعل حجة النسبية الثقافية غير مقبولة أخلاقياً وقانونياً.

القوانين القومية التي تنظم حرية المرأة في الزواج والإنجاب

في عام ٢٠١٥، اعتمدت ميانمار أربعة قوانين بشأن «العرق والدين» بهدف حماية مصالح الأغلبية البوذية. وقامت جمعية حماية العرق والدين (ما با ثا) بالترويج بشكل كبير لهذه القوانين التي تميز على أساس الدين والجنس. وتروج هذه المنظمة المكونة من رهبان بوذيني لأجندة غالباً ما تكون قومية ومتطرفة ومعادية للمسلمين.

يستهدف أحد القوانين، وهو «قانون زواج المرأة البوذية الخاص»، بشكل صريح وحصري حقوق المرأة البوذية في الزواج من رجال ينتمون إلى ديانات أخرى وينظمها. ويستخدم هذا القانون الصور النمطية المنتشرة على نطاق واسع بأن النساء البوذيات «ضعيفات» وأن أزواجهن غير البوذيين سوف يسعون إلى تغيير دينهن بالقوة.

وهناك قانون آخر، وهو «قانون مراقبة السكان للرعاية الصحية»، يقيّد حرية تنظيم الأسرة، وبخاصة بالنسبة للنساء في المناطق الفقيرة التي تسكنها غالباً الأقليات الدينية. وينص مسرّوع القانون على فترة «مباعدة بني الولادات» تبلغ ٣٦ شهراً للنساء بين الولادات. ومن شأن هذا القانون أن يخلق بيئة يمكن أن تؤدي إلى أساليب قسرية للسيطرة على الإنجاب مثل منع الحمل القسري أو التعقيم أو الإجهاض القسري.[٣٨]

الأصولية الدينية الضارة

تتعرض حقوق المرأة في المساواة وحرية الدين أو المعتقد لضغوط متزايدة من الأصولية الدينية الضارة: فهي أصولية بوذية في ميانمار وهندوسية في الهند وإسلامية في نيجيريا ومسيحية في الولايات المتحدة الأمريكية وبولندا، من بني أمثلة أخرى. وخلال العقدين الماضيين، شهد العالم أيضاً ظهور حركات أصولية عسكرية عنيفة ذات عقائد تروّج للقمع الشديد للمرأة، مما أدى إلى تصعيد كراهية النساء المنظمة إلى مستويات جديدة متطرفة. وغالباً ما تكون النساء الهدف الأول للقوى الأصولية التي تسعى للسيطرة القصوى على أجسادهن وحقوقهن الإنجابية وأدوارهن الاجتماعية.[٣٩] غير أن هناك نساء يعارضن ويناضلن بنشاط ضد المد المتصاعد للأصولية. وتعارض الناشطات في مجال حقوق المرأة والنسويات بشكل خاص شرعية القراءات الأصولية للنصوص الدينية وتقدّم تفسيرات بديلة. وفي كردستان ونيجيريا، شكّلت النساء مجموعات مقاومة مسلحة ضد القوى الأصولية.[٤٠]

التمييز الداخلي داخل الأقليات

غالباً ما يُعامَل المواطنون من الأقليات كمواطنين من الدرجة الثانية، أو حتى كخونة أو كخطر على التماسك الاجتماعي، لذا فإن الانتماء إلى أقلية دينية أو عقائدية يمكن أن يقوّض حرية المرأة في الدين أو المعتقد. ويمكن أن يؤدي ذلك على مدى فترة طويلة من الزمن إلى شعور حاد بانعدام الأمن وزيادة الحاجة لحماية هوية المجموعة. وفي مثل هذه البيئة، غالباً ما يُنظر إلى الخلافات الداخلية على أنها تهدد وحدة المجموعة. وغالباً ما يُواجه التغيير بالمقاومة، مما يؤدي إلى نزعة دينية محافظة ومتصلبة، ويتم إعاقة المبادرات الجديدة أو الدراسة النقدية للمبادرات القائمة. وقد يُنظر إلى النساء اللواتي يرغبن في تحدي أدوار الجنسين المحافِظة أو طرح أسئلة حساسة عن القراءات الذكورية للنصوص المقدّسة على أنهن خطر على استمرار بقاء المجموعة. وغالباً ما تُمنح الأولوية للحاجة إلى حماية بقاء المجموعة على احتياجات أو إهتمامات المرأة الفردية. ويصبح هذا التسلسل الهرمي للمصالح مشكلة حقيقية عندما تتعرض المرأة لاعتداء جسدي أو جنسي من زعماء أو أعضاء آخرين في مجتمعها الديني أو العقائدي. وفي كثير من الحالات، يتم الضغط على المرأة حتى تختار بين طلب العدالة من الاعتداءات التي تُرتكب في حقها أو حماية المجموعة.

القوانين الدينية

يمثل التشريع القائم على الدين عقبة أخرى أمام قدرة المرأة على ممارسة حرية الدين أو المعتقد. وفي البلدان التي تستند فيها النظم القانونية إلى الأعراف الدينية، تتعرض المرأة باستمرار للإجحاف بسبب جنسها. وغالباً ما تحدد القوانين الدينية إمكانية حصولها على التعليم العالي والرعاية الصحية والوظائف العمومية ووصولها إلى سوق العمل. كما تحدّ قوانين الأحوال الشخصية من مساواة المرأة في الزواج والحياة الأسرية والطلاق والنفقة وحضانة الأطفال والميراث والملكية وإدارة الممتلكات.

وكانت المرأة تاريخياً مستبعدة من عمليات صياغة القوانين الدينية وتفسيرها. وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل هذه القوانين تعكس في كثير من الأحيان مفاهيم غير متكافئة للأدوار والحقوق الجنسانية.

ورغم أن القوانين التمييزية تؤثر على جميع النساء، فإن النساء من الأقليات الدينية والعقائدية غالباً ما يكنَّ أكثر عرضة للتمييز. الطلاق وحضانة الأطفال ومنح الأطفال الجنسية أو الانتماء الديني هي بعض المجالات التي تواجه فيها المرأة من بعض الجماعات الدينية والعقائدية تمييزاً وقيوداً إضافية. والنساء غير المؤمنات، مثل الملحدات أو اللاأدريات، أكثر عرضة للخطر لأن حقوقهن غير معترف بها بموجب العديد من الأنظمة القانونية القائمة على الدين.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن القوانين الدينية ليست ثابتة، فهي تُعدَّل وتُغيَّر بمرور الوقت بالعادات والممارسات، حتى في التقاليد الدينية التي تصرّ على عدم قابلية القانون للتغيير.

أسئلة للمناقشة

١. تقاطع العوامل التمييزية يجعل المرأة أكثر عرضة لانتهاكات حرية الدين أو المعتقد من الرجل. حدّد الجوانب المختلفة للتمييز الذي تواجهه المرأة في مجتمعك. أي من هذه الجوانب له تأثير أكبر عليها لممارسة حقها بحرية في حرية الدين أو المعتقد؟

٢. في السياقات الإقليمية التي تعرفها، هل تتعرض النساء من الفئات التي تشكل الأغلبية والنساء من الأقليات لانتهاكات حرية الدين أو المعتقد بشكل مختلف؟ هل يمكنك تحديد أي مجموعة دينية أو عقائدية معينة تتأثر فيها النساء بشكل خاص بأنواع مختلفة من الضغوطات؟

٣. جاء في هذا الفصل أنه «عندما يُسأل كل من النساء والأقليات، غالباً ما تؤيد حقوق الإنسان العالمية التي تضمن لها تكافؤ الفرص، ولا تعتبر هذه الحقوق دخيلة على هويتها الثقافية». هل هذا هو الحال في بيئتك المحلي؟

٤. هل سبق لك أن صادفت الادعاء الذكوري بأن التسلسل الهرمي والقيمة المختلفة بين الرجل والمرأة جزء من الطبيعة؟ كيف ترد على ذلك؟

٥. من بين جميع العناصر المقدمة في هذا الفصل كعناصر محتملة لتقويض حرية المرأة في الدين أو المعتقد، ما هو برأيك العنصر الأكثر تأثيراً في بيئتك المحلي؟

قوانين الحضانة التمييزية للأمهات من الأقليات الدينية في لبنان

وفقاً لقانون الأحوال الشخصية في لبنان، لا يحق للمرأة المسيحية، لمجرد أنها تنتمي إلى دين آخر غير دين زوجها المسلم، أن ترث منه. ومن دواعي الأسف، لا يُنظر إلى هذا التشريع التمييزي على أنه غير عادل لأن المجتمع بشكل عام لا يوافق على الزواج بين أتباع أديان مختلفة.

كما ينعكس التمييز ضد المرأة في الزواج بين أتباع أديان مختلفة في تحديث عام ٢٠١٤ لقانون حضانة الأطفال. وينص هذا التحديث على أنه يجوز للأم المطالِبة بحضانة طفلها حتى سن ١٢ عاماً إذا كانت هي وزوجها من المسلمين السنة. أما إذا كانت الأم مسيحية متزوجة من مسلم سني، فيمكنها فقط المطالبة بحضانة طفلها حتى سن الخامسة. ووفقاً للقانون، يدين الطفل بدين أبيه بغض النظر عن رغبة الأم.[٤١]

الفصل ٤ ماذا يمكننا فعله – بعض المقترحات لتعزيز حرية المرأة في الدين أو المعتقد

يُعدّ التقاطع بين حقوق المرأة في المساواة وحريتها في الدين أو المعتقد قضية معقدة وشائكة. والتوصيات التالية هي فقط مقدِّمة للخطوات الممكنة للمضي قدماً في تعزيز حقوق المرأة وفُرَصها في ممارسة حريتها في الدين أو المعتقد. وهي ليست بأي حال من الأحوال قائمة شاملة تمثّل أقصى إمكانات هذه الحقوق. بل تتمثل إحدى التوصيات الرئيسية في الاستثمار في مزيد من البحث حول التقاطع، من خلال الجهات الفاعلة في مجال حرية الدين أو المعتقد والجهات الفاعلة في مجال حقوق المرأة على حد سواء، لمواصلة الكشف عن القضايا المطروحة وفهمها.

■ تعزيز التعاون والحوار بين الناشطين في مجالي حقوق المرأة وحرية الدين أو المعتقد

تكمن إحدى أكبر العقبات أمام تحقيق حرية الدين أو المعتقد لجميع النساء في التعارض المتصَوَّر بين حرية الدين أو المعتقد وحقوق المرأة. ويؤدي هذا غالباً إلى استنتاج مفاده أنه لا يمكن تحقيق حق من الحقوق إلا على حساب حقٍ آخر. وهذا لا يعني أن التضارب بين حقوق المرأة في المساواة والأعراف الموجودة في التقاليد الدينية ليست حقيقية. ورغم أن أوجه التضارب قد تظهر في بعض المواقف المحددة، فإنها تستند عادةً إلى سوء تفسير حرية الدين أو المعتقد أو إساءة استخدامه. وبالتالي فإن التصدي لسوء التفاهم هذا أمر مركزي لتعزيز حقوق المرأة في حرية الدين أو المعتقد.

ومن المهمّ تذكير النشطاء المدافعين عن حقوق المرأة والذين ينشطون في حرية الدين أو المعتقد بأنهم يناضلون من أجل حقوق نفس المجموعة. وتظهر الأبحاث أن أوجه التمييز وعدم المساواة على أساس الدين أو المعتقد والجنس غالباً ما تكون قائمة جنباً إلى جنب. وهناك حاجة لأن يعترف المعسكران بالأهداف والمصالح المشتركة التي توحدهما على الرغم من

مداخلهما المختلفة في مجال حقوق الإنسان. ورغم أن الحوار غالباً ما يكون مليئاً بالتوتر ورغم أن الكلام أسهل من الفعل، فإنه يمكن اتخاذ خطوات صغيرة من خلال تدابير بناء الثقة وتحديد القضايا المشتركة. ويمكن أن يكون التعاون بين مجموعات المصالح المختلفة مفيداً جداً لتعزيز حقوق الإنسان على حد سواء. وجميع حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة ومترابطة. وهذا يعني أنه لا يمكن التمتع الكامل بمجموعة واحدة من الحقوق دون الأخرى.

■ تضمين أصوات النساء في جمع البيانات والمبادرات لمواجهة انتهاكات حرية الدين أو المعتقد

كما ذكرنا سابقاً، فإن معظم البيانات والتحليلات الحالية لانتهاكات حرية الدين أو المعتقد تتجاهل المنظور الجنساني وتفترض فعلاً أن تجارب النساء تعكس تجارب الرجال، وهذا نادراً ما يحدث. في الواقع، هناك تحيّز منهجي في البيانات في معظم مجالات البحث لا يأخذ بعين الاعتبار بيانات نصف البشر - النساء - عند وصف التجربة البشرية.[٤٢] وعلى وجه التحديد، فيما يتعلق بانتهاكات حرية الدين أو المعتقد مثلاً، هناك وثائق غير كافية حول كيفية تأثير القوانين المتعلقة بالتجديف والرِّدّة ومناهضة تغيير الدين على النساء بطرق مختلفة. إنّ تصنيف البيانات حسب الجنس سيسمح بتوضيح كيفية تأثير انتهاكات حرية الدين أو المعتقد على الرجال والنساء بشكل مختلف.[٤٣] أحد التحديات الأخرى في تدخلات حريّة الدين أو المعتقد، هو دمج وجهة نظر المرأة، لأن المجتمعات الدينية والعقائدية غالباً ما يمثلها الرجال. ولذلك فإن التشاور مع المجموعات النسائية المحلية أمر بالغ الأهمية لضمان أخذ أصوات النساء وتجاربهن في الاعتبار عند تطوير وتخطيط التدخلات.[٤٤] ويمكن أن يؤدي تعديل تسمية المجموعات المستهدفة في الأبحاث من «الزعماء الدينيين» إلى «الفاعلين الدينيين» أيضاً إلى تصحيح الفجوة الجنسانية في جمع البيانات، حيث غالباً ما تكون النساء من الفاعلين الدينيين، بينما يهيمن الرجال في الغالب على مراكز القيادة.

عند جمع البيانات حول انتهاكات حرية الدين أو المعتقد، من الضروري مراعاة تجارب النساء مع العنف الجنسي وأنواع أخرى من العنف الجنساني من أجل وضع استرَاتيجيات فعالة للتصدي ولضمان تحقيق العدالة. وغالباً ما تواجه العديد من الناجيات من العنف الجنسي صعوبات للتحدث عما تعرّضن له. ويساهم هذا أيضاً في عدم وجود روايات حول كيف أن العنف الجنسي هو جزء من انتهاكات حرية الدين أو المعتقد ضد المرأة. وبالتالي ينبغي إيلاء اهتمام إضافي لتدريب واختيار الباحثين المؤهلين لفهم السياقات الفردية، والقادرين على كسب ثقة النساء وتوثيق ما تعرّضن له بشكل سليم.

أفضل ممارسة

التعاون بين المجموعات النسوية العلمانية والزعماء الدينيين

يقوم مركز الموارد للمساواة الجنسانية أبعاد في لبنان بحملات ناجحة من أجل القضاء على العنف ضد المرأة. وفي عام ٢٠١٢، أطلق المركز حملة «نؤمن» لمنع العنف ضد المرأة. وضمت الحملة قادة لبنانيين بارزين من المسلمين والمسيحيين قاموا بإيصال رسائل مناهضة للعنف ضد المرأة متأصلة في نصوصهم المقدسة. وتم تنظيم ورشة عمل إقليمية لمدة يومين لزعماء دينيين من لبنان وسوريا والعراق والأردن ومصر بهدف استكشاف كيفية استخدام مواقع نفوذهم وسلطتهم لتعزيز المساواة الجنسانية وأشكال الذكورة الإيجابية.

وواجهت حملة «نؤمن» انتقادات من بعض المجموعات النسوية التي كانت قلقة من أن هذا النهج يعزز السلطة الذكورية للزعماء الدينيين. واستجاب مركز أبعاد من خلال الجمع بين المجموعات النسوية العلمانية والزعماء الدينيين لمناقشة قضايا مثل العنف ضد المرأة والعنف المنزلي والوصاية والانضباط والطاعة والحضانة وآثارها التطبيقية والاغتصاب الزوجي والميراث.[٤٥]

أفضل ممارسة

بالنسبة للنساء والفتيات، لا يمكن أن يكون هناك مساواة في المجتمع بدون مساواة داخل الأسرة

وضعت أكثر من ٤٥ دولة حول العالم قوانين مدوّنة وغير مدوّنة للأسرة المسلمة تميّز ضد النساء والفتيات. ويؤثر عدم المساواة والتمييز في الأسرة على النساء والفتيات في جميع مجالات الحياة، ولكن بشكل خاص في اتخاذ القرارات الرئيسية بشأن التعليم والتوظيف وسبل العيش والسفر والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المالية والمشاركة المجتمعية والسياسية.

تقود حركة «مساواة» حملة عالمية للعدالة في قوانين الأسرة المسلمة، تجمع بين دعاة إصلاح قانون الأسرة من ثلاث مناطق وهي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وجنوب صحراء إفريقيا، وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. وتتكون حركة مساواة من منظمات غير حكومية ونشطاء وجامعيين وأصحاب المهن القانونية وصانعي السياسات ونساء ورجال من جميع أنحاء العالم. وتسعى الحركة بواسطة حملة العدالة إلى بناء المعارف والقدرات وإلى الدعوة على الصعيد الدولي والمشاركة في التوعية.[٤٦]

تشجيع ودعم الأفكار العقائدية حول قيمة المرأة وحقوقها في حرية الدين أو المعتقد

يصعب على بعض المجتمعات فهم مدى توافق حرية الدين أو المعتقد مع قيمها الدينية أو العقائدية - ناهيك عن حقوق المرأة في حرية الدين أو المعتقد. وينظر البعض إلى القيم التي تتألف منها حرية الدين أو المعتقد على أنها علمانية أو غربيّة أكثر من اللازم، وبالتالي فهي غريبة عن بيئتها الثقافية. ويمكن تخطّي هذا الشك من خلال البحث عن العناصر المشتركة بين معايير حرية الدين أو المعتقد والقيم في الأديان والتقاليد الثقافية المختلفة. وخير مثال على ذلك هو لجنة اليونسكو التي تم إنشاؤها عام ١٩٤٧ لدراسة وتحديد القيم المشتركة بين مختلف الثقافات والمدارس الفكرية في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.[٤٧] وغالباً ما يُعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الوثيقة الأم لجميع معاهدات حقوق الإنسان القائمة اليوم.

وقد تكون هناك حاجة إلى نهج مماثل للتغلب على الممارسات التمييزية ضد المرأة على أساس التقاليد الدينية أو العقائدية. ويجب تشجيع المجتمعات الدينية أو العقائدية على إعادة النظر في المفاهيم والقيم الأساسية التي تظهر المرأة بطريقة مهينة. وقد يكون فهم السياقات التاريخية التي تشكلت فيها تقاليد وممارسات معينة مفيداً أيضاً في هذه العملية. إن أحد المجالات الملحّة التي تتطلب تفكيراً عقائدياً جديداً هو تصوّر المرأة على أنها تتمتع بنفس القيمة والقدرة اللتان يتمتع بهما الرجل. ومن الأمثلة على ذلك التركيز المبالغ فيه على الشرف وإلقاء اللوم على الضحية للناجيات من العنف الجنسي. إن إشراك النساء في الأفكار العقائدية له أهمية قصوى، خاصة وأن أصواتهن كانت مستبعدة تاريخياً من تفسير النصوص والتقاليد المقدسة. وقد يستغرق التغيير من الداخل سنوات لتحقيقه، لكنه الطريقة الشرعية والمستدامة الوحيدة لتحقيق تغيير دائم.

ويمكن أن يكون للتفكير العقائدي الجديد عدة مصادر مُلهمة، مثل التغييرات العامة في المجتمع وأوجه الالتقاء مع المعايير القانونية الدولية والقراءات الجديدة للنصوص المقدسة، من بين أمور أخرى. ويمكن أن يساعد تعزيز حرية الدين أو المعتقد في خلق بيئة يمكن فيها تقديم القراءات الجديدة ومناقشتها بأمان.

النظر في جميع جوانب الهويات الدينية أو العقائدية للمرأة

في السياق الغربي، غالباً ما نفترض أن العضوية في مجتمع ديني أو عقائدي تكون دائماً عضوية طوعية، وأن الفرد حر في المغادرة إذا واجه أي نوع من أنواع التمييز. بيد أنه في العديد من السياقات، يُنظر إلى الهوية الدينية أو المعتقدية على أنها هوية «يولد» فيها المرء بدلاً من كونها أمراً يتم اختياره بعقلانية في مرحلة ما من حياة الشخص. وغالباً ما يتم التغاضي عن هذه النقطة عند اقتراح أن المرأة يمكنها ببساطة ترك مجتمعها الديني أو العقائدي إذا كان يبدي آراء وينتهج ممارسات تمييزية. كما تعاني استراتيجية «الخروج» من نقص واضح في الحساسية الجنسانية.[٤٨] قد يكون ترك المجتمع الديني خياراً للرجال، ولكن بالنسبة لمعظم النساء قد يكون ذلك غير عملياً أو حتى مستحيلاً، لا سيما إذا لم يكن للمرأة استقلالية اجتماعية أو اقتصادية أو شخصية خارج مجموعتها أو عائلتها الدينية أو العقائدية (وهذا هو الحال غالباً). وقد تتعرض النساء اللائي يخترن المغادرة أيضاً لخطر فسخ زواجهن وفقدان حضانة الأطفال والعزلة الاجتماعية أو تضطر إلى العيش في فقر مدقع بسبب غياب الدخل.

ورغم أهمية جمع البيانات حول انتهاكات حرية الدين أو المعتقد ضد المرأة، فمن الضروري أيضاً تذكر الجوانب الإيجابية للانتماء إلى مجتمع ديني أو عقائدي. فبالنسبة لكثير منهن، إيمانهن الشخصي هو أساس إحساسهن بالذات ومصدر الحقيقة والمعنى لحياتهن. وعلى الرغم من أن العديد من النساء قد لا يوافقن على تقاليد أو قيم معينة داخل مجتمعهن الديني أو العقائدي، فإنه يظل جزءاً مهماً من هويتهن. لذلك يجب أن تأخذ المبادرات المتعلقة بكيفية التدخل في انتهاكات حرية الدين أو المعتقد بعين الاعتبار الجوانب الإيجابية للدين أيضاً، لتجنب مغالطة خطيرة تتمثل في إبعاد النساء عن المجتمعات التي ينتمين إليها كحل للانتهاكات.

أفضل ممارسة

القادة الإزيديون يغيرون التقاليد لدعم الناجيات

عندما فرّت النساء الإزيديات من الأسر بعد أن تم اختطافهن واسترقاقهن من قبل داعش في عام ٢٠١٤، أصبح لمّ الشمل مع مجتمعهن يمثّل مشكلة. وفقاً للتقاليد الإزيدية القديمة، فإن الزواج بين أفراد من أديان مختلفة أو اعتناق دين آخر فعل يُعاقب بالنفي الدائم من المجتمع. وأُجبرت العديد من الإزيديات على الزواج من أفراد داعش المسلمين وعلى اعتناق الإسلام أثناء وجودهن في الأسر، وبالتالي كنّ معرضات لخطر الصدمة من جديد بسبب العار والوصم عند عودتهن إلى مجتمعهن اليزيدي.

وبعد فترة وجيزة من عودة الناجيات الأوليات إلى مجتمعهن، أصدر الزعيم الديني الإزيدي بابا شيخ، إلى جانب المجلس الديني الرئيسي، استثناءً لهذا التقليد إذا كانت هذه الأفعال الممنوعة قد فُرضت فرضاً. ورحبوا بالناجيات في المجتمع الديني وأقاموا لهن مراسم تطهير بطقوس تعميدية. وكان هذا التغيير أمراً جوهرياً في الرفاه النفسي للناجيات اللاتي يمكنهن الآن العودة إلى مجتمعهن بشعور من القبول والتجديد.[٤٩]

« «تحدثت ذات مرة إلى هذا الزعيم الديني الذي عمل بلا كلل لمكافحة ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في منطقته. لقد تحدث إلى زعماء دينيين محليين وأشخاص في المجتمعات، وشرح مراراً وتكراراً أنه لا يوجد تبرير ديني لهذه الممارسة. لكنهم ما يزالون يمارسون تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وفي نهاية المطاف، ذهب إلى النساء المسؤولات عن أداء الطقوس وسألهن عن سبب استمرارهن، خاصة أنه من الواضح أن هذه الممارسات ليست واجباً دينياً. فكان ردّهن كالتالي: «إذا توقفنا، كيف سنكسب دخلاً لعائلاتنا؟»[٥١]

إد براون، الأمين العام لمنظمة Stefanus Alliance International

فهم تقاطع العوامل التي تقوّض حقوق المرأة في المساواة وحرية الدين أو المعتقد

العديد من الممارسات الضارة، رغم أن دوافعها تبدو دينية أو عقائدية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجوانب أخرى من الحياة، مثل الشؤون الاجتماعية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال، بعض المسيحيات في مصر اللاتي يقمن بختان النساء يواصلن ممارساتهن خوفاً من فقدان مصدر رزقهن.[٥٠] كما أن الافتقار إلى الضمان الاجتماعي قد يجبر الأولياء على إنجاب الأولاد فقط وممارسة وأد البنات، لأن المجتمع يوفر للأولاد فرصة أفضل لتأمين الدخل ورعاية والديهم المسنين. وإذا كانت المصالح الاقتصادية على المحك، فقد لا يكون تغيير العقيدة هو المسار الصحيح للمساعدة في القضاء على الممارسات، بل يجب معالجة السياسات الاقتصادية.

ومن الضروري فهم تقاطع الأسباب الكامنة وراء الممارسات الضارة من أجل معالجتها بنجاح. وغالباً ما يرتبط تعزيز حرية المرأة في الدين أو المعتقد ارتباطاً وثيقاً بوصول أفضل إلى التعليم والعدالة والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية وما إلى ذلك. وغالباً ما تكون تجارب النساء في انتهاك حرية الدين أو المعتقد نتاجاً لأشكال تمييز متعددة الطبقات، ومن المهم حلها لفهم الانتهاكات ومعالجتها بنجاح.

الاعتراف بدور المرأة واحترام قراراتها

في المناقشات حول حقوق المرأة، بما في ذلك الحقوق المتساوية في حرية الدين أو المعتقد، كثيراً ما يُشار إلى النساء على أنهن فقط ضحايا الانتهاكات أو اللاتي يكتفين بتلقي المساعدة. وغالباً ما يتم التغاضي عن قدرة المرأة - أو حتى حقها - في اتخاذ قرارات وخيارات مستنيرة بشأن حياتها. ومثال على هذه الظاهرة هو الجدل حول الحجاب. ففي بعض البلدان، تُلزم النساء قانوناً بارتداء ملابس تغطي رأسهن، بينما يتم تغريمهن في بلدان أخرى بسبب ارتدائهن لهذا اللباس. وتتبع هذه السياسات المتناقضة ظاهرياً من نفس المصدر بالضبط – وهي الثقافة الذكورية - التي تفترض مسبقاً أن النساء لا يمكن أن يكون لهن اختيارات شخصية. إجبار النساء على عدم ارتداء لباس ما هو سلوك تمييزي تماماً مثل إجبار النساء على ارتداء لباس ما. المفهوم الأساسي لحقوق المرأة في المساواة هو حريتها في الاختيار.

وأمام هذه المشكلة، تجدر الإشارة إلى أن النساء يتّخذن خيارات واستراتيجيات مختلفة، وفي بعض الأحيان متناقضة. قد يرغب البعض في ترك تقاليده، وقد يختار البعض البقاء وتحدي تقاليده من الداخل، وقد يجد البعض الآخر ترتيبات عملية تمنحه المساحة اللازمة لمتابعة أهدافه واهتماماته. وتستحق كل هذه الاستراتيجيات أن تُحترم وتُدعم بتدابير متساوية، حتى لو تضمنت تغييراً في الرأي في مرحلة لاحقة من الحياة.[٥٢] المساواة الجنسانية في حقوق الإنسان تعني احترام خيارات المرأة مهما كانت. بل إن حرية المرأة في الاختيار هي جزء أساسي من حرية الدين أو المعتقد.

أسئلة للمناقشة

١. اذكر بعض الأسباب التي تجعل التعاون ضرورياً بين الجهات الفاعلة الدينية والناشطين في مجال حقوق المرأة للعمل على قضايا تتقاطع بين حرية الدين أو المعتقد وحقوق المرأة؟

٢. أي من التوصيات الست الواردة في هذا الفصل يمكن أن يكون تطبيقها ممكناً للتأثير في موقعك أو مجال عملك؟

٣. ما هي التوصيات التي يصعب تحقيقها من وجهة نظرك؟

٤. اذكر بعض الجهات الفاعلة التي يمكن أن تكون حليفة محتملة لك في تحقيق هذه التوصيات. حاول تضمين جهات لم تفكر فيها من قبل.

٥. هل يمكنك تحديد أي توصيات إضافية لتحقيق حرية الدين أو المعتقد لجميع النساء في سياقك؟

« لماذا حقوق المرأة؟ لما لا فقط حقوق الإنسان و»حرية الدين أو المعتقد للجميع»؟

«[...] لأن ذلك سيكون غير نزيه. [حقوق المرأة] بالطبع جزء من حقوق الإنسان بشكل عام - ولكن اختيار التعبير المبهم «حقوق الإنسان» يعني إنكار المشكلة الجنسانية، وهي مشكلة خاصة ومحددة. وسيكون ذلك أسلوباً للتظاهر بأن المرأة لم تكن مستبعدةً لقرون، ووسيلة لإنكار أن المشكلة الجنسانية تستهدف المرأة على وجه الخصوص، أن المشكلة لا تتعلق بكونك إنساناً بل تتعلق بالتحديد بكونك امرأة. العالم قسّم لقرون البشر إلى مجموعتين ثم سرّع في إقصاء واضطهاد مجموعة واحدة. ومن المنصف أن يكون حلّ المشكلة معترفاً بذلك.»[٥٣]

شيماماندا نغوزي أديتشي

الملاحظات الختامية

توجد العديد من التحديات في تقاطع حرية الدين أو المعتقد ومساواة المرأة. ومعظم هذه التحديات معقدة ومتعددة الجوانب والطبقات، وغالباً ما تكون جزءاً من أنظمة تميّز متأصّلة ومُمنهجة ضد المرأة. أثناء إعداد هذا الكتيّب، اكتشفنا أنه لا يزال هناك الكثير من سوء الفهم والتشكيك حول إمكانية تناول هذه الحقوق بشكل مشترك. كما أننا واجهنا صعوبة في إيجاد مؤلفات تتناول هذه القضية، مما يدل على أن هناك حاجة واضحة لمزيد من البحث وتنمية الموارد. ومن أجل مواجهة كل هذه التحديات، يجب أن تشارك مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك السياسيين(ات) والمربّين(ات) والباحثين(ات) والناشطين(ات) على مستوى القاعدة وغيرهم الكثير. لا ينبغي أن تكون حقوق المرأة في المساواة قضية مقتصرة على «المهتمين بشكل خاص» أو على النساء فقط. المرأة تمثل نصف البشرية، لذلك، لا يمكن التعامل مع حقوقها كمسألة ذات أهمية ثانوية.

حواشي

١ Fisher, Helene, Elizabeth Lane Miller, and Eva Mayer. (2020) World Watch Research: 2020 Gender-Specific Religious Persecution, Open Doors International, page 5.

٢ Pew Research Center. (2018) Global Uptick in Government Restrictions on Religion in 2016, Pew Research Center.

٣ Bielefeldt, Heiner, Nazila Ghanea, & Michael Wiener. (2016) Freedom of religion or belief: An international law commentary, Oxford University Press.

٤ https://www.amnesty.org/en/latest/news/201504//nigeria-abducted-women-and-girls-forced-to-join-boko-haram-attacks/

٥ https://juveen.org/
https://news.un.org/en/story/20201074092/09/

٦ https://www.uscirf.gov/release-statements/uscirf-warns-forced-sterilization-uyghur-muslims-evidence-genocide
https://www.theguardian.com/world/2020/sep/04/muslim-minority-teacher-50-tells-of-forced-sterilisation-in-xinjiang-china

٧ Fisher, Helene, Elizabeth Lane Miller, and Eva Mayer. (2020) World Watch Research: 2020 Gender-Specific Religious Persecution, Open Doors International, page 13.

٨ https://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CCPR.aspx

٩ https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CCPR%2fC%2f212%fRev.12%fAdd.4&Lang=en

١٠ Sullivan, Donna J. (1992) Gender Equality and Religious Freedom: Towards a Framework for Conflict Resolution, Journal of International Law and Politics, Vol.24:795, page 832.

١١ https://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/

١٢ Fisher, Helene, Elizabeth Lane Miller, and Eva Mayer. (2020) World Watch Research: 2020 Gender-Specific Religious Persecution, Open Doors International, page 11 and 12.

١٣ Bielefeldt, Heiner, and Michael Wiener. (2020) Religious Freedom Under Scrutiny, University of Pennsylvania Press, page 108.

١٤ Petersen, Marie Juul. (2020) Promoting Freedom of Religion or Belief and Gender Equality in the Context of the Sustainable Development Goals: A Focus on Access to Justice, Education and Health, Danish Institute for Human Rights, page 6.

١٥ Ghanea, Nazila. (2017) Women and Religious Freedom: Synergies and Opportunities, United States Commission on International Religious Freedom, page 4.

١٦ Bielefeldt, Heiner, and Michael Wiener. (2020) Religious Freedom Under Scrutiny, University of Pennsylvania Press, page 137.

١٧ Ibid, 144.

١٨ Ibid, 146.

١٩ Ghanea, Nazila. (2017) Women and Religious Freedom: Synergies and Opportunities, United States Commission on International Religious Freedom, page 1.

٢٠ Petersen, Marie Juul. (2020) Promoting Freedom of Religion or Belief and Gender Equality in the Context of the Sustainable Development Goals: A Focus on Access to Justice, Education and Health, The Danish Institute for Human Rights, page 10.

٢١ https://www.hrw.org/news/201708/12/metoo-say-domestic-workers-middle-east

٢٢ Fisher, Helene, Elizabeth Lane Miller, and Eva Mayer. (2020) World Watch Research: 2020 Gender-Specific Religious Persecution, Open Doors International, page 5.

٢٣ Ibid, 11 and 12.

٢٤ Ibid, 12.

٢٥ Ibid, 14.

٢٦ Ibid, 21.

٢٧ https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/escaping-from-isil-a-yazidi-sexual-violence-survivor-rebuilds-her-life/

٢٨ https://medium.com/usaid-global-waters/where-wash-saves-lives-creating-new-traditions-in-nepal-7f2f3917ca64
https://www.hrw.org/news/201710/08//step-right-direction-menstrual-stigma-nepal

٢٩ Seager, Joni. (2018) The Women's Atlas, Penguin Books, page 41.

٣٠ Raday, Frances. (2003) Culture, religion and gender, International Journal of Constitutional Law, Volume 1, Issue 4, page 708 and 709.

٣١ Petersen, Marie Juul. (2020) Promoting Freedom of Religion or Belief and Gender Equality in the Context of the Sustainable Development Goals: A Focus on Access to Justice, Education and Health, Danish Institute for Human Rights, page 19 and 20.

٣٢ Sultana, Abeda. (2011) Patriarchy and Women's Subordination: A Theoretical Analysis, Arts Faculty Journal, 4, page 3.

٣٣ https://www.beingindian.com/lifestyle/ever-wondered-women-not-allowed-attend-funerals-india

٣٤ Ghanea, Nazila. (2017) Women and Religious Freedom: Synergies and Opportunities, United States Commission on International Religious Freedom, page 3 and 4.

٣٥ http://hdr.undp.org/en/GSNI

٣٦ Lindholm, Tore, W. Cole Durham, Jr., Bahia G. Tahzib-Lie (eds). (2004) Facilitating Freedom of Religion or Belief: A Deskbook, Springer Science+Business Media Dordrecht, page 374.

٣٧ Ibid. 375.

٣٨ https://www.amnesty.org/en/latest/news/201503//myanmar-race-and-religion-laws/

٣٩ Seager, Joni. (2018) The Women's Atlas, Penguin Books, page 57.

٤٠ Ibid.

٤١ Ibid.

٤٢ Perez, Caroline Criado. (2020) Invisible Women: Exposing data bias in a world designed for men, Chatto & Windus, page 24 and 25.

٤٣ Kerr, Susan. (2017) Freedom of Religion or Belief: a gender perspective, paper present- ed at the "Christian Women Under Pressure for Their Faith" consultation in Leuven on June 2nd, page 9.

٤٤ Ibid.

٤٥ https://www.musawah.org/campaign-for- justice/

٤٦ https://www.abaadmena.org/documents/ebook.1487166563.pdf

٤٧ Glendon, Mary Ann. (2002), A World Made New, Random House.

٤٨ Skjeie, Hege. (2007) Religious Exemption to Equality, CRISSP, Vol. 10, No. 4, page 14

٤٩ https://www.unhcr.org/news/stories/201556/6/ec1e9611/yazidi-women-welcomed-back-to-the-faith.html/

٥٠ Petersen, Marie Juul. (2020) Promoting Freedom of Religion or Belief and Gender Equality in the Context of the Sustainable Development Goals: A Focus on Access to Justice, Education and Health, Danish Institute for Human Rights, page 23.

٥١ Ibid.

٥٢ Bielefeldt, Heiner, and Michael Wiener. (2020) Religious Freedom Under Scrutiny, University of Pennsylvania Press, page 147.

٥٣ Adichie, Chimamanda Ngozi. (2015) We Should All Be Feminists, Anchor Books, page 41.

قاموس المصطلحات

الاختطاف - هو أخذ شخص بالقوة ضد إرادته

التجديف – هو أي كلمة أو فعل مهين أو مسيء للذات الإلهية (الله أو الآلهة)، بما في ذلك الأشياء المقدسة، وهو أمر يعاقب عليه القانون في بعض البلدان

CEDAW - هي إما الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أو لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة وهي هيئة من الخبراء المستقلين الذين يراقبون تنفيذ هذه الاتفاقية

الإكراه - هو استخدام القوة أو التخويف لجعل شخص ما يفعل ما تريده

التمييز - هي المعاملة غير العادلة للأشخاص على أساس الدين أو المعتقد أو الجنس أو العرق أو الأصل الإثني، إلخ.

تشويه وبتر الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث) - هي أفعال تتمثّل في إزالة جزئية أو كلية للأعضاء التناسلية الخارجية للإناث أو أي إصابة أخرى للأعضاء التناسلية الأنثوية لأسباب غير طبية

الزواج القسري - هو زواج لم يعرب فيه أحد الزوجين شخصياً عن موافقته الكاملة والحرة والمستنيرة على الزواج، بما في ذلك زواج الأطفال

الأصولية - هي حركة أو أيديولوجية دينية عادة ما تتميز بالالتزام الصارم بالمبادئ الأساسية، مثل التفسير الحرفي للنصوص الدينية

المساواة الجنسانية - يُقصد بها الحقوق والمسؤوليات والفرص المتساوية للجميع، بغض النظر عن جنسهم

التقاطعية - هي الطبيعة المترابطة للتصنيفات الاجتماعية مثل الجنس والأصل الإثني والدين، والتي يمكن في كثير من الأحيان أن تجتمع وتتداخل وتُضخّم أنظمة مختلفة من التمييز

كراهية المرأة - يُقصد بها كره المرأة أو عدم الثقة بها أو ازدراؤها أو التحامل المتجذر ضدها

القومية - هي حركة أو أيديولوجية يستند فيها من ينتمي إليها إلى الاعتقاد بأن قوميته تتفوق على القوميات الأخرى، وبالتالي فهي تعزّز مصالح مجموعات الأغلبية داخل الوطن، وتميّز ضد الأقليات العرقية أو المجموعات الدينية داخل نفس الوطن

الاضطهاد - يُقصد به العنف أو التهديد بالعنف ضد شخص أو أسرته أو ممتلكاته بسبب معتقده

الانتماء الديني أو المعتقدي - يُقصد به الارتباط بدين أو طائفة أو عقيدة أو معتقد معيّن

القوانين الدينية - يُقصد بها الأعراف الأخلاقية التي تعلمها التقاليد الدينية، والتي تشكل في بعض البلدان جزءاً من الأنظمة القانونية الوطنية، ومن الأمثلة على ذلك القانون الكنسي المسيحي والشريعة الإسلامية والهالاخا اليهودية والقانون الهندوسي

الاسترقاق الجنيّي - هو الإبقاء غير القانونيّ لشخص وإجباره مراراً وتكراراً على ممارسة نشاط جنسي ضد إرادته

العنف الجنسي - هي الأفعال الجنسية ومحاولات التقرب الجنسي غير المرغوب فيها أو القسرية من قبل أي شخص بغض النظر عن علاقته بالضحية

التآزر - تفاعل العناصر التي قد ينتج عن دمجها تأثيراً إجمالياً أكبر من تأثير مجموع العناصر الفردية المكوّنة لكلّ منها

علم اللاهوت - هي دراسة وجود وطبيعة الإله (الله أو الآلهة) وعلاقته بالعالم والكائنات الأخرى

المعاهدة - هي اتفاقية دولية مكتوبة بين الدول، يحكمها القانون الدولي

نبذة عن منظمة

Stefanus Alliance International

Stefanus Alliance International هي بعثة مسيحية ومنظمة حقوقية مقرها النرويج، تركّز بشكل خاص على حرية الدين أو المعتقد. وتناضل منظمة
Stefanus Alliance International من أجل حق جميع الأشخاص في أن يكون لهم معتقدات وأن يغيّروها ويجاهروا بها. ومن خلال شعارنا «معاً من أجل المضطهدين»، نقدم الدعم والرعاية والمساعدة العملية للأشخاص والكنائس في جميع أنحاء العالم الذين يتعرضون للاضطهاد أو القمع بسبب دينهم.

يمكن تنزيل هذا الكتيّب ومعلومات إضافيّة بشأن حرية الدين أو المعتقد على موقع المنظمة على الإنترنت:
www.stefanus.no/english. ويمكن أيضاً إيجاد موارد ثمينة على www.forb-learning.org، بما في ذلك دورة رقمية جديدة حول تقاطع حرية الدين أو المعتقد والمساواة الجنسانية.

stefanus alliance international

together for the persecuted

Stefanus Alliance International

www.stefanus.no

stefanus alliance international

SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS

We support the Sustainable Development Goals